



منهجية تقدير دوال النمو: شرائح الأقطار:

- أفرزت مدرسة النمو الجواني العديد من النتائج التطبيقية التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير على مثل هذا النمو وذلك بتقدير نموذج من الشكل التالي:

■ معدل نمو دخل الفرد: ثابت تقدير + (متجه لمعاملات التقدير) (متجه المتغيرات المفسرة)

← إشتمل متجه المتغيرات المفسرة على مجموعات عريضة من العوامل:

- الظروف الإبتدائية

- عوامل السياسات

- عوامل المؤسسات

- عوامل البيئة

- وعادة ما يتم التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية تضم كل الأقطار التي تتوفر لها المعلومات على مدى زمني طويل يمكن من تعريف معدل النمو كمتوسط لحقبة زمنية لكل قطر.

- أدت عملية إختيار المتغيرات المفسرة إلى إثارة التساؤل حول استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات. هذا وقد قام ساليا- مارتن (1997)، بتقدير مليوني معادلة نمو ليستوثق من استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات والتي بلغ عددها 62 متغيرا.

■ في كل التقديرات احتفظ ساليا – مارتن بثلاثة متغيرات مفسرة لوحظ أن كل الدراسات قد استخدمتها، وكلها متغيرات تعكس الظروف الابتدائية، وهي:

← دخل الفرد الحقيقي لعام 1960

← وتوقع الحياة في عام 1960

← معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 1960

■ من بين التسعة والخمسين متغيرا المتبقية وجد أن 22 متغيرا فقط تتسم بدلالة إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعنى أن معاملات تقديرها تتسم بالاستقرار ويمكن تصنيف هذه على مجموعات على النحو التالي:

← العوامل الإقليمية: تشمل متغيرات الدمية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة) ومتغير المسافة من خط الاستواء (بمعامل تقدير موجب).

← العوامل السياسية: تشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة) ومتغيرات عدد الثورات والانقلابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).

← العوامل الدينية: تشمل نسبة السكان التي تعتنق كل من الكنفوشية والبوذية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة) وكل من البروتستانتية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).

← عوامل السياسات الاقتصادية: وتشمل متغيرات المغالاة في سعر الصرف الحقيقي والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).

← عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي: وتشمل نسبة الصادرات الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب) ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة).

- هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية غير القابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي.
- يلاحظ ساليا - مارتن غياب عدد من المتغيرات التي عادة ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى واختلاف حظوظ الدول في ذلك وتشمل هذه على كل:



- ← المتغيرات المتعلقة بالانفاق الحكومي بما في ذلك الأنفاق الاستثماري.
- ← كل المتغيرات التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخم وتذبذبه.
- ← كل المتغيرات التي تعني بقياس حجم الاقتصاد كالمساحة وحجم القوة العاملة وكل المتغيرات التي تعني بالتوجه الخارجي للاقتصاد كالقيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق الأسود.

- أقت هذه النتائج بظلال من الشك حول الدور الذي تلعبه السياسات الإقتصادية التجميعية في حفز النمو طويل المدى. إلا أن ساليا - مارتن فضل إيجاد عذر لعدم إستقرار معاملات هذه المتغيرات في طريقة إدخالها في معادلات التقدير حيث درجت الأدبيات على صياغتها في شكل دوال تربيعية.